بيان عام – منظمة العفو الدولية

5 نوفمبر/تشرين الثاني رقم الوثيقة: MDE 31/7730/2024

# اليمن: "تدمرت حياتي بالكامل": العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا في اليمن

تتعرض النساء في اليمن للابتزاز الإلكتروني والمضايقة عبر الإنترنت على منصة فيسبوك (يُشار إليها لاحقًا بـ"فيسبوك")، وييسر ذلك تقاعس السلطات عن اتخاذ التدابير الكافية لحماية حق النساء في الخصوصية في الفضاءات الرقمية أو لإنصاف الناجيات؛ وييسر أيضًا من وقوع هذه الأعمال تقاعس شركة ميتا عن اتخاذ إجراءات وقائية لتمكين مستخدمي منصاتها من فهم تدابير الأمن والخصوصية للأفراد وكيفية اتخاذها.

ويجب على السلطات في أرجاء اليمن اتخاذ خطوات ملموسة لمنع وقوع جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا[1]، والتصدي لها، وإتاحة سبل الإنصاف للناجيات منها ودعمهن. ويجب أيضًا على شركة ميتا اتخاذ التدابير اللازمة لتلبية مسؤولياتها تجاه احترام حقوق الإنسان لمستخدمي منصاتها، لا سيما النساء اللواتي يتعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، واتباع سياسات تُراعي الجوانب الثقافية الحساسة.

تعاني النساء في اليمن من التمييز الممنهج والعنف المتفشي في البلاد، اللذين يفضيان إلى عواقب وخيمة على حياتهن. وتُنتَهَك حقوقهن عادةً بسبب القوانين اليمنية والممارسات القَبَلية والعرفية التي يُعَامَلن بموجبها باعتبارهن مواطنات من الدرجة الثانية.[2] فمنذ عام 2022، ترتب على فرض شرط *المحرم* تقييد حقوق النساء في حرية التنقل والعمل وتلقي الرعاية الصحية والمساعدات الإنسانية على نحو متصاعد.[3] ويأتي العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا في إطار دوامة مستمرة من العنف والتمييز الهيكلي اللذين تواجههما النساء في اليمن بصفة يومية.

ولكي توضح منظمة العفو الدولية كل ذلك، تناولت حالات سبع ناجيات ممن تعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا عبر فيسبوك بين عامي 2019 و2023، في ثلاث محافظات في اليمن، وهي عدن وتعز وصنعاء. وقد تعرضنّ جميعهن للابتزاز الإلكتروني والمضايقة عبر الإنترنت بنشر صورهن ومعلومات حساسة خاصة بهن على فيسبوك دون موافقتهن، ما يشكل انتهاكًا لحقهن في الخصوصية.

وعلى الرغم من ثقافة التمييز ضد المرأة التي تسود اليمن، ومن مخاوف النساء من لومهن على ما يقع بحقهن ووصمهن اجتماعيًا، اتخذت ست من أصل سبع نساء أُجرِيَت معهن المقابلات إجراءات قانونية بإبلاغ الشرطة عن الجناة. ومن بين الشكاوى الست المُقدَّمة، وصلت أربع شكاوى إلى مرحلة المحاكمة، ولكن لم تصدُر أي أحكام سوى بشأن شكوى واحدة في 30 يناير/كانون الثاني 2023، إذ حُكِم على الجاني بالسجن وأُمِر بدفع تعويض للناجية، إلا أنها لم تتلقَ أي تعويض حتى الآن. وتنازلت ناجيتان لاحقًا عن قضيتيهما؛ إذ خافت إحداهما من التعرُّض للابتزاز من النيابة، بينما تنازلت الأخرى بسبب إحالة سلطات إنفاذ القانون شكواها إلى اختصاص إحدى المحافظات البعيدة.

وواجهت الناجيات سلسلة من العوائق خلال محاولاتهن لالتماس العدالة، بما في ذلك التعرُّض للعنف البدني من جانب أفراد الأسرة، والوصم واللوم من جانب مسؤولي سلطات إنفاذ القانون والهيئات القضائية حينما تقدمن بالشكاوى، إضافةً إلى طلب مسؤولين من سلطات إنفاذ القانون والهيئات القضائية لرشاوى كي يُجروا التحقيقات فيما تعرضن له من إساءات وانتهاكات.

علاوةً على ذلك، يفتقر اليمن إلى إطار تشريعي شامل وتدابير متصلة بالسياسات للاعتراف بجميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا ومنع وقوعها وتوثيقها والتحقيق بشأنها والتصدي لها؛ ويتيح ذلك المجال لممارسة هذا النوع من العنف بحق النساء مع إفلات مرتكبيه من العقاب وعدم توفر سبل مناسبة لإنصاف الناجيات.

ولم تكن أي من النساء اللواتي أُجرِيَت معهن المقابلات تعلم كيفية تقديم الشكاوى على فيسبوك للطلب من مشرفي المحتوى حذف المحتوى المسيء. ومع ذلك، تمكنت جميعهن من إلغاء المحتوى المسيء بمساعدة خبراء محليين في الأمن الرقمي.

[1] يُقصَد بالعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره التكنولوجيا أي أعمال عنف يقوم فرد أو أكثر بارتكابها أو المساعدة على ارتكابها أو مفاقمتها أو مضاعفة أثرها، بصورة جزئية أو كلية، عن طريق استخدام تكنولوجيات الاتصال والمعلومات أو الوسائل الرقمية؛ ويترتب على مثل هذه الأعمال آثار غير متناسبة على النساء والفتيات وغيرهن من الأشخاص بناءً على ميولهم الجنسية و/أو هوية نوع الاجتماعي و/أو تعبيرهم عنها، سواءً كانت حقيقية و/أو مُفترَضة؛ فيفضي ذلك إلى حدوث أضرار بدنية أو نفسية أو اقتصادية أو جنسية. وتقع أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما فيها تلك التي تيسرها التكنولوجيا، في إطار نمط مشترك من الاستمرارية بين الواقع الفعلي والفضاء الرقمي.

[2] منظمة العفو الدولية، "اليمن: الجانب المظلم لليمن: التمييز والعنف ضد النساء والفتيات"، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde31/014/2009/ar/

[3] منظمة العفو الدولية، "اليمن: الحوثيون 'يخنقون' النساء باشتراط وجود المحرم"، 1 سبتمبر/أيلول 2022، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/09/yemen-huthis-suffocating-women-with-requirement-for-male-guardians/. وانظر أيضًا: منظمة العفو الدولية، "اليمن: ضعوا حدًا لشرط موافقة المحرم على إطلاق سراح النساء من السجون"، 25 يناير/كانون الثاني 2023، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/01/yemen-end-the-male-guardianship-restriction-for-releasing-women-from-prisons/

وقد أخبرت جميع النساء منظمة العفو الدولية أنه كان لتعرُّضهن للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا آثار بالغة ومستديمة على ظروفهن الاجتماعية والاقتصادية و/أو سلامتهن النفسية، تضمنت الشعور بالخوف والقلق والاكتئاب والأفكار الانتحارية. فقد ذكرت إحدى النساء اللاتي تعرضن للابتزاز الإلكتروني أنها حاولت الانتحار في نوفمبر/تشرين الثاني 2022. وقالت امرأة أخرى: "قلبي يحترق حسرةً على خسارة عملي وضياع مستقبلي".[4]

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع سبع ناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا وأربعة نشطاء من منظمتين يمنيتين للحقوق الرقمية، وناشطتين لحقوق المرأة ومحامية على دراية بتلك الحالات. واطَّلَعت المنظمة أيضًا على محادثات عبر فيسبوك، تضمنت رسائل نصية وصوتية بين الناجيات والجناة ولقطات لحسابات ومنشورات على المنصة، وكذلك على وثائق قانونية تتعلق بقضايا الناجيات في اليمن. ولم تتمكن المنظمة من الاطِّلاع على الشكاوى التي قدمتها منصة سند للحقوق الرقمية،[5] إذ إن القائمين على المبادرة لا يحتفظون بهذه الشكاوى لدواعٍ أمنية. وقد أُجرِيَت جميع المقابلات عن بُعد باستخدام قنوات تواصل آمنة عبر الإنترنت.[6] وبعثت منظمة العفو برسائل إلى السلطات اليمنية في 13 و14 أغسطس/آب 2024 وبرسالة إلى شركة ميتا في 15 أغسطس/آب 2024 تطلب فيها رداً على نتائج البحث والتوصيات. في 29 أغسطس/آب، ردت شركة ميتا قائلة إنها لا تستطيع مشاركة رد مكتوب ضمن جدولنا الزمني المحدد، مشاركةً روابط لسياسات الشركة المتاحة للعامة على موقعها الإلكتروني. ولم يتم تلقي أي رد من السلطات اليمنية حتى وقت النشر.

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات في اليمن، بما فيها حكومة اليمن المُعترَف بها دوليًا وسلطات الأمر الواقع المتمثلة في المجلس الانتقالي الجنوبي، إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وسريعة للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، في ظل الحاجة المُلحة إلى بذل الجهود لمواجهة وتفكيك جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة على نحو فعال.

ويجب على السلطات اعتماد تدابير عاجلة للاعتراف بجميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، ومنع وقوعها، وتوثيقها، والتحقيق بشأنها، والتصدي لها على نحو شامل، وإنصاف الناجيات منها ودعمهن. ويجب عليها أيضًا تسهيل السبل أمام الناجيات لالتماس العدالة، باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تمكين الناجيات من الإبلاغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، دون أي عقبات اجتماعية أو مالية وتقديم الدعم الشامل لهن. ويجب تدريب مسؤولي إنفاذ القانون، ووحدات مكافحة الجرائم الإلكترونية، والهيئات القضائية بقدر كافٍ على منع التمييز ضد المرأة، بما يشمل تجنُب التسبُب في مزيد من الأذى للناجيات، واعتماد نهج حقيقي يقوم على تلبية احتياجاتهن الخاصة ومراعاة أبعاد الصدمات النفسية التي تعرضن لها.

ويجب على شركة ميتا أن تعتمد تدابير فعالة لتعزيز الوعي بين مستخدمي منصاتها فيما يتعلق بتدابير الأمن والخصوصية للأفراد على فيسبوك في جميع البلدان التي تُستَخدَم فيها منصاتها، بما فيها اليمن، ويجب أن تضمن إتاحة السبل للجوء إلى آليات الإبلاغ أمام الجميع بسهولة وضمان مراعاة الآليات للأبعاد الثقافية.

## مشاركة الصور والمعلومات على فيسبوك دون موافقة صاحباتها

أصبح العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، بشكل متزايد، مصدرًا لبواعث القلق التي سلطت الضوء عليها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني باليمن.

ففي يناير/كانون الثاني 2023، خلص مرصد الحريات الإعلامية (مرصدك)[7] في استطلاع أجراه إلى أن 72% من الصحفيات المُشارِكات في الاستطلاع قد تعرضن للتنمر عبر الإنترنت، وبصفة أساسية عبر فيسبوك.[8] إضافةً إلى ذلك، في يونيو/حزيران 2023، ذكر فهمي الباحث، المؤسس المشارك لمنصة سند للحقوق الرقمية، في مقابلة مع منظمة العفو الدولية أن المنصة تتلقى يوميًا أربع حالات على الأقل من حالات الابتزاز الإلكتروني، وأن النساء تشكل 95% من الناجين الذين يطلبون الدعم بسبب العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا. ومن الجدير بالذكر أن المنصة هي مبادرة تهدف فيها مجموعة من النشطاء وخبراء الأمن الرقمي إلى التوعية بالأمن الرقمي ودعم الأفراد الذين يتعرضون لأشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا.[9] وقال أحد ممثلي المنظمة اليمنية للتنمية والتبادل التكنولوجي (يودت)[10] لمنظمة العفو إن معظم بلاغات الحالات التي تلقتها المنظمة بين يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول 2023، عبر خط الدعم ومكتب الدعم لديها، كانت حالات ابتزاز إلكتروني لنساء. وبين 2023 وأبريل/نيسان 2024، تلقت يودت بلاغات حول 115 حالة ابتزاز عبر الإنترنت، وقع معظمها عبر فيسبوك.[11]

---

[4] مقابلتان أُجرِيَتا عبر مكالمة صوتية مع "مها"، وهي ناجية من واقعة ابتزاز إلكتروني، في 12 يوليو/تموز و25 أغسطس/آب 2023. (غُيِّر اسمها لأسباب أمنية).

[5] منصة سند للحقوق الرقمية هي مبادرة تجمع نشطاء وخبراء في الأمن الرقمي للتوعية بالأمن الرقمي ودعم الأفراد الذين يتعرضون لأشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره التكنولوجيا.

[6] بالنظر إلى السبل المحدودة للاتصال بالإنترنت في اليمن، أُجرِيَت بعض المقابلات عن طريق تبادل الرسائل النصية والصوتية واستغرق بعضها عدة أيام. وقد غُيِّرت أسماء جميع الناجيات اللاتي أُجرِيَت معهن المقابلات لإخفاء هويتهن لدواعٍ أمنية. وقد أُجرِيَت المقابلات لأغراض هذا البحث بموافقة مستنيرة من جميع الناجيات.

[7] مرصد الحريات الإعلامية (مرصدك) هو منظمة غير حكومية تتابع وتوثّق ممارسات القمع ضد الحريات الإعلامية في اليمن.

[8] مرصد الحريات الإعلامية، *"التنمر الإلكتروني ضد الصحفيات اليمنيات. الأسباب والتداعيات وطرق المعالجة"*، 18 يناير/كانون الثاني 2023، https://marsadak.org/bullyingagainst_femalejournalists/. انظر أيضًا: سام للحقوق والحريات، *"الابتزاز الإلكتروني في اليمن.. الظاهرة والحل"*، 7 ديسمبر/كانون الأول 2022، https://dg.samrl.org/pdf/455Sam%20Report_ar_compressed.pdf

[9] مقابلة أُجرِيَت عبر مكالمة صوتية مع فهمي الباحث، وهو مدافع عن الحقوق الرقمية والمؤسس المشارك لمنصة سند للحقوق الرقمية، في 7 يونيو/حزيران 2023.

[10] يودت هي منظمة غير حكومية في اليمن تعمل على تدريب الأفراد العاديين والنشطاء والعاملين بالمنظمات في مجال الأمن الرقمي وبناء قدراتهم، وتقدم أيضًا الدعم للناجين والناجيات من الإساءات والعنف عبر الإنترنت.

[11] تحتفظ منظمة العفو الدولية بنسخة من إحصاءات يودت. وأجرت يودت في 2022 استطلاعًا شارك فيه 84 شخصًا، من بينهم 66 ذكروا أنهم تعرضوا للابتزاز عبر الإنترنت على منصات التواصل الاجتماعي، بينما شكلت النساء 55% من الناجين.

## الابتزاز الإلكتروني

تعرضت خمس نساء للابتزاز الإلكتروني من جانب أفراد هددوهن بنشر أو مشاركة صورهن، التي تضمن بعضها صورًا دون ارتدائهن للحجاب أو النقاب وصورًا تكشف أجزاءً من أجسامهن وأخرى مفبركة يَظهرن فيها برفقة رجال آخرين، وبإنشاء حسابات مزيفة على فيسبوك تنتحل شخصياتهن، إذا لم يرضخن لمطالبهم. وقد تعرضت النساء للابتزاز الإلكتروني على خلفية أغراض مختلفة، تضمنت إرغامهن على دفع المال لمبتزيهن، أو إكراههن على الدخول في علاقات حميمة معهم للزواج بهم، أو مشاركة المزيد من الصور مع المبتزين، أو منع الناجيات من الكشف عما يقع لهن من إساءات عبر الإنترنت. وفي ست من الحالات السبع، تعرضت النساء للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا من جانب أشخاص يعرفنهم، سواءً كانوا من الأصدقاء أو زملاء الدراسة أو شركائهن الحاليين أو السابقين أو أزواجهن السابقين.

وفي يوليو/تموز 2021، اخترق مجهولون حساب فيسبوك الخاص بـ"مها"، التي تبلغ من العمر 31 عامًا وتعيش في محافظة عدن، وحصلوا على صورها هي وصديقاتها. وأنشأ المبتزون حسابات مزيفة على فيسبوك ونشروا صورها، التي تضمنت بطاقة هويتها، وصورًا لها دون نقاب، وصورًا لصديقاتها دون حجاب، وصورة لجواز سفر شقيقتها. وقالت لمنظمة العفو الدولية: " كأنهم دخلوا بيتي حين دخلوا الى حسابي [على فيسبوك]".

وبحسب ما ذكرته مها، طلب المبتزون منها نحو 800 دولار أمريكي مقابل حذف المحتوى الذي شاركوه دون موافقتها. وحينما قالت لهم إنها لا تملك ما يكفي لدفع هذا المبلغ، طلبوا مقابلتها في أحد الفنادق وألمحوا إلى رغبتهم في أن تُسدي لهم "خدمات" كي يحذفوا هذه الحسابات، ولكنها رفضت ذلك ودفعت لهم 70,000 ريال يمني (ما يعادل نحو 280 دولار أمريكي) كي يحذفوا هذه الحسابات. وبعد هذه الواقعة، نشرت مها منشورًا حول الابتزاز الذي تعرضت له على منصات التواصل الاجتماعي. وفي أغسطس/آب 2023، تواصل المبتزون مع مها عبر فيسبوك، مهددين إياها بنشر المزيد من صورها، إذا لم تكُف عن الحديث عن واقعة الابتزاز على حسابها.[12]

وفي فبراير/شباط 2022، تلقت "عفراء"، التي تبلغ من العمر 31 عامًا وتعيش في محافظة تعز، رسائل نصية حول مشاركة صورها ومقاطع فيديو خاصة بها من رقم مجهول، اكتشفت لاحقًا أنه يعود إلى جيرانها. وردت عفراء، وهي في حالة من الصدمة، لاستيضاح الأمر، وطلب المبتز أن تسلمه هاتفها الآيفون وحاسوبها المحمول. وتجاهلت عفراء الرسائل لبضعة أيام، ولكنها تلقت بعد ذلك لقطات لرسائل محادثاتها الخاصة مع صديقاتها ورسالة يطلب مُرسلها تحويل نحو 1,300 دولار أمريكي. وفي أبريل/نيسان 2022، بعد أن واصلت عفراء تجاهل طلبات المبتزين، نشروا صورة تخرّجها على حساب مزيف باسمها على فيسبوك.[13]

آب 2022 من شريكها /وتعرضت "عائشة"، وهي طالبة بالجامعة تعيش في محافظة صنعاء، للابتزاز بين يونيو/حزيران وأغسطس السابق الذي هددها بفضح علاقتهما، وأنشأ حسابات مزيفة على فيسبوك لإكراهها على إرسال صورها وصور زميلاتها وجيرانها إليه. وقد أنشأ شريكها السابق ما لا يقل عن ستة حسابات على فيسبوك باسم عائشة، ونشر عليها صورها دون موافقتها، وتضمنت صورة تخرّجها.

## المضايقة عبر الإنترنت

يُعَد استخدام ونشر الصور دون موافقة أصحابها شكلًا من أشكال المضايقة عبر الإنترنت، بغض النظر عما إن كان ذلك مصحوبًا بطلبات معينة؛ إذ تتسبب في تعرُّض النساء للإساءة، لا سيما في ظل بيئة تسودها أعراف ذكورية ومعادية للمرأة، بينما تشكل انتهاكًا لحقوقهن في الخصوصية. ويشير مصطلح "المضايقة عبر الإنترنت" إلى استخدام المنصات الإلكترونية لتخويف أو تهديد أو التسبب في المعاناة أو إسكات شخص أو جماعة. ويمكن أن تتخذ المضايقة عبر الإنترنت أشكالًا عديدة، من بينها استخدام خطاب الكراهية والخطاب المسيء وحملات التشهير المُوجَّهة وجمع معلومات شخصية ونشرها على الإنترنت وتوجيه التهديدات بممارسة العنف.[14].

وتعرضت امرأتان للمضايقة عبر الإنترنت، ما أدى إلى نشر صور ومعلومات خاصة بهما دون موافقتهما عبر حسابات فيسبوك مزيفة. وفي يوليو/تموز 2021، نشر الزوج السابق لـ"حنان"، وهي مُقدِّمة برامج تلفزيونية تبلغ من العمر 30 عامًا وتعيش في محافظة صنعاء، صورًا لها تظهر فيها أجزاء من جسمها أربع مرات على الأقل عبر حسابات مزيفة على فيسبوك، وشارك منشورات الصور مع مستخدمين آخرين دون موافقتها.[15]

وتعرضت "بشرى"، التي تعمل مندوبة مبيعات في إحدى شركات الأدوية وتبلغ من العمر 32 عامًا وتعيش في محافظة صنعاء، لموقف مماثل؛ إذ جمع الشريك السابق لابنة شقيقتها السابق معلوماتها الشخصية ونشرها على الإنترنت بين يونيو/حزيران وأغسطس/آب 2022، علاوةً على ابتزازه أيضًا لابنة شقيقها. وقالت بشرى لمنظمة العفو الدولية إن الشريك السابق لابنة شقيقها بدأ يكتب منشورات عبر حسابات مزيفة أنشأها باسم ابنة شقيقها، بعدما تواصلت معه محاولةً كفه عن ابتزاز الأخيرة؛ وقد أضاف اسم بشرى في منشوراته وذكر مكان عملها، واختلق أيضًا روايات عن أسرتها.[16]

---

[12] مقابلتان أُجرِيَتا عبر مكالمة صوتية مع "مها"، وهي ناجية من واقعة ابتزاز إلكتروني في 12 يوليو/تموز و25 أغسطس/آب 2023. (غُيِّر اسمها لأسباب أمنية).

[13] مقابلة أُجرِيَت عبر مكالمة صوتية مع "عفراء"، وهي ناجية من واقعة ابتزاز إلكتروني في 20 يونيو/حزيران 2023. (غُيِّر اسمها لأسباب أمنية).

[14] يتضمن جمع المعلومات الشخصية ونشرها عبر الإنترنت نشر تفاصيل شخصية مثل أرقام الهاتف أو عناوين المنازل أو أماكن العمل بهدف التسبب في القلق أو المعاناة لشخصٍ ما.

[15] مقابلة أُجرِيَت مع "حنان"، وهي ناجية من واقعة مضايقة عبر الإنترنت، بتبادل الرسائل عبر واتساب بين 13 و17 يوليو/تموز 2023. (غُيِّر اسمها لأسباب أمنية).

[16] مقابلة أُجرِيَت عبر مكالمة صوتية مع "بشرى"، وهي ناجية من واقعة جمع معلومات شخصية ونشرها عبر الإنترنت وخالة إحدى الناجيات من واقعة ابتزاز إلكتروني، في 19 سبتمبر/أيلول 2023. (غُيِّر اسمها لأسباب أمنية).

## العوائق التي تواجه ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا عند التماس العدالة

واجهت الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا العديد من العوائق التي تضرب جذورها في أعماق العادات والممارسات التي تؤثر سلبًا على قدرتهن على التماس العدالة. وكانت هؤلاء الست نساء أمثلة نادرة على النساء اللاتي يَختَرن التقدم بشكاوى جنائية ضد الجناة المتعدين عليهن، على الرغم من صعوبة ذلك. وأوضح ممثلان عن منظمتين يمنيتين للحقوق الرقمية، في مقابلة مع منظمة العفو، أنه قلّما توافق النساء اللاتي يطلبن من المنظمتين المساعدة الفنية، على إبلاغ السلطات بما تعرَّضن له، خوفًا من وصمهن بالعار أو لومهن من جانب أفراد أسرهن أو المجتمع أو هيئات إنفاذ القانون.[17]

وخلال محاولات النساء الست لالتماس العدالة، تعرضن للوصم بالعار، سواءً من جانب أفراد أسرهن أو سلطات إنفاذ القانون أو الهيئات القضائية، علاوةً على احتمالية اضطرارهن لإرشاء مسؤولين بسلطات إنفاذ القانون أو الهيئات القضائية للتحقيق في شكاواهن.[18]

وعلى الرغم من وجود وحدات متخصصة في مكافحة الجرائم الإلكترونية في بعض المحافظات، من بينها صنعاء وعدن وتعز وحضرموت، لم تعلم بوجود مثل هذه الوحدات سوى امرأة واحدة فقط وقدمت شكوى أمام إحداها. ومع ذلك، ذكرت لمنظمة العفو أن مسؤولي إنفاذ القانون بهذه الوحدة لم يكونوا على قدرٍ من المعرفة أو الخبرة في الجرائم الإلكترونية، واضطرت إلى الاستعانة بمحقق خاص مقابل أجر للمساعدة في إجراء التحقيق الرسمي.[19]

### خوف الناجيات من إطلاع أفراد أسرهن على تعرضهن للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا قد يرغمهن على التزام الصمت

أفادت أربع نساء لمنظمة العفو الدولية بأنهن كُن خائفات من إخبار أفراد أسرهن بنشر صورهن أو بياناتهن الخاصة عبر الإنترنت، كي لا يتعرضن للوصم بالعار واللوم أو لمزيد من العنف البدني والنفسي والإساءات من جانبهم.

وفي المقابلة مع منظمة العفو، قالت مها، التي اخترق مجهولون حسابها على فيسبوك وحصلوا على صورها وصور صديقاتها، وتضمنت صورًا وهن بحجاب ودون حجاب، ما يلي: "كان الخوف ينتابنا؛ فكان يمكن أن يقتلنا آباؤنا أو أمهاتنا، إذا نُشِرَت هذه الصور [على فيسبوك]".[20]

ولاقت عائشة ردود فعل حادة من ذويها، حينما علموا أنها نجت من واقعة ابتزاز إلكتروني. واعتدى أشقاؤها عليها بالضرب عدة مرات في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2022، لشعورهم بالعار الذي جلبته لأسرتها بسبب مجرد نشر صورها على الإنترنت. وقالت خالة عائشة لمنظمة العفو الدولية: "حينما علمت أسرة عائشة بالأمر ... أخذ شقيقها منها الهاتف وضربها شقيقها الأكبر ... وأخذ شقيقها الآخر يقول لها 'لن يتزوجكِ أحد'".[21]

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت هدى الصراري، وهي محامية حقوقية على علمٍ بحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا في اليمن: "في أغلب الأحوال، لا تريد [الناجية] أن تعلَم أسرتها أو يعلم زوجها [بحالة العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا]، لأنه قد يُعتَدى عليها بالضرب أو تُقتَل ... فكثيرًا ما لا تنصت الأسر لبناتها، وفي نهاية المطاف، لا يقع اللوم إلا على الضحية".[22]

### وصم الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا ولومهن من جانب مسؤولي سلطات إنفاذ القانون والهيئات القضائية

ذكرت ناجيتان لمنظمة العفو الدولية لوم ضباط الشرطة وأفراد النيابة لهما على ابتزازهما عبر الإنترنت، حينما تقدمتا بشكوتين جنائيتين ضد الجناة المعتدين عليهما في محافظتي تعز وعدن.

وتقدمت عفراء بشكوى لدى النيابة الجزائية في تعز ضد مبتزيها. وحينما رفضت التصالح مع مبتزيها، بعد محاولات من القاضي في محكمة الشرقية لحثها على القبول بذلك، ما كان سينتهي بإغلاق ملف القضية الجنائية، أهانها وكيل النيابة بأن وصفها ضمنيًا

---

[17] مقابلة أُجرِيَت عبر مكالمة صوتية مع فهمي الباحث، مدافع عن الحقوق الرقمية والمؤسس المشارك لمنصة سند للحقوق الرقمية، في 7 يونيو/حزيران 2023؛ ومقابلة أخرى عبر مكالمة مع أحد ممثلي المنظمة اليمنية للتنمية والتبادل التكنولوجي (بودت)، في 6 سبتمبر/أيلول 2023.

[18] وأصبح دفع الرشاوى ممارسة متفشية في اليمن على نطاق واسع، بسبب تداعي النظام القضائي في أعقاب النزاع، ولا تقتصر على حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره التكنولوجيا.

[19] لم يكن يوجد بعد شعبة متخصصة في مكافحة الجرائم الإلكترونية في عدن، في وقت جمع الشهادات، ولكن في 6 مارس/آذار 2024، افتتح ديوان النيابة العامة في عدن شعبة متخصصة لمكافحة الجرائم الإلكترونية. وأعلن المحامي الأول في عدن أن الشعبة ستعمل على مكافحة الابتزاز الإلكتروني الذي تتعرض له النساء والفتيات وستعمل بالتنسيق المباشر مع تكتل "نون" النسوي ومؤسسة PASS سلام لمجتمعات مستدامة، وهما منظمتان غير حكوميتين. ووَرَد أنه أُجرِي تدريبٌ لكادر نيابي وقضائي مكون من عشرة أعضاء للتعامل مع هذه الجرائم. موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، "المحامي الأول للجمهورية يفتتح شعبة مكافحة الابتزاز الإلكتروني بعدن"، 6 مارس/آذار 2024. https://sabanew.net/viewstory.php?id=107889. وانظر أيضًا: مأرب برس، "بتوجيهات مباشرة من الحكومة...إنشاء أول وحدة أمنية خاصة لمكافحة الابتزاز الإلكتروني في اليمن"، 19 يونيو/حزيران 2023. https://marebpress.org/amp-news.php?sid=193092. وانظر أيضًا: موقع صحيفة الأيام عدن، "تعيين أمني بارز مديرًا لمكافحة الجرائم الإلكترونية بتعز"، 18 يوليو/تموز 2023 ، https://www.alayyam.info/news/9HCC1SJQ-PUKMOY-BED5

[20] مقابلتان أُجرِيَتا عبر مكالمة صوتية مع "مها"، وهي ناجية من واقعة ابتزاز إلكتروني، في 12 يوليو/تموز و25 أغسطس/آب 2023. (غُيِّر اسمها لأسباب أمنية).

[21] مقابلة أُجرِيَت عبر مكالمة صوتية مع "بشرى"، وهي ناجية من المضايقة عبر الإنترنت وخالة إحدى الناجيات من واقعة ابتزاز إلكتروني في 19 سبتمبر/أيلول 2023. (غُيِّر اسمها لأسباب أمنية).

[22] مقابلة أُجرِيَت عبر مكالمة صوتية مع المحامية هدى الصراري في 31 أغسطس/آب 2023.

بالانحلال الأخلاقي.[23] وقال وكيل النيابة أمام عفراء: "هي من عرَّضت نفسها للابتزاز. انظروا إلى عباءتها! إنها مزركشة، فضلًا عن طول أظافرها".[24]

وتقدمت مها، التي تعرضت للابتزاز في يوليو/تموز 2021 من مخترقي حسابها على برنامج المراسلة الخاص بفيسبوك وحصلوا على صورها دون حجاب وشاركوها، بشكوى جنائية ضد مبتزيها لدى إدارة الأمن الجنائي في عدن. ووفقًا لما ذكرته مها، سألها ضابط في إدارة الأمن الجنائي بعدن: "لماذا تلتقطين صورًا لنفسك من الأساس؟"[25]

### دفع الرشاوى للتحقيق بشأن الإساءات والانتهاكات

قالت ثلاث نساء لمنظمة العفو الدولية إنهن اضطررن إلى دفع رشاوى لضباط شرطة ووكلاء نيابة كي يُجروا التحقيقات بشأن الشكاوى التي تقدمن بها. وذكرت النساء أن الموظفين الحكوميين طلبوا منهن دفع رشاوى لتغطية تكاليف مجموعة مختلفة من إجراءات إنفاذ القانون، بما في ذلك إصدار وكلاء النيابة لمذكرات الاعتقال، وتزويد السيارات المُستَخدَمة في عمليات اعتقال المتهمين بالوقود، وتعيين الخبراء لاستخراج المعلومات من الهواتف، وتنفيذ الأحكام الصادرة بسجن المُدانين ودفعهم للتعويضات المفروضة للناجيات.

وأخبرت عفراء منظمة العفو أنها اضطرت إلى دفع نحو 400 دولار أمريكي، خلال سير الإجراءات القضائية ضد مبتزيها، لتغطية تكلفة اعتقال المتهمين، وثمن القات الذي يتعاطاه المحققون، ونقل أحد المتهمين إلى مكتب وكيل النيابة، وتعيين خبير يساعد وكيل النيابة على استخراج المعلومات من هاتف أحد المتهمين بواقعة الابتزاز.[26] وقالت عفراء للمنظمة إن قضيتها لم تكن لتلقَ أي اهتمام، لولا أنها دفعت هذه الرشاوى.[27]

ووفقًا للمحامية هدى الصراري، فإن ما يطلبه مسؤولو سلطات إنفاذ القانون والهيئات القضائية من رشاوى لبدء التحقيقات ومباشرتها يمكن إيعازه إلى تداعي النظام القضائي في اليمن بسبب النزاع المسلح الدائر.[28]

وعلى الرغم من أن اختلال النظام القضائي يؤثر على حق جميع اليمنيين في التماس العدالة، يقع على النساء اليمنيات آثار غير متناسبة؛ إذ لا تُتاح لهن على الدوام المقدرة المالية التي تُمكِّنهن من دفع هذه الرشاوى؛ وبالتالي، لا يُحبِّذن أو يمتنعن تمامًا عن السعي إلى التماس العدالة.[29]

وفقًا للجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو)، تشكل العقبات التي تعوق نيل المرأة لحقها في اللجوء إلى القضاء انتهاكات "مستمرة" لحقوق المرأة الإنسانية.[30] وكانت اللجنة رأت قبلًا أنه ينبغي للدول الأطراف إلغاء أي عوائق تشكل تمييزًا فيما يتعلق بقدرتهن على التماس العدالة، بما في ذلك "الوصم المُوجَّه من مشاركين نشطين في نظام العدالة ضد النساء اللاتي يكافحن من أجل حقوقهن".[31]

## عدم وجود تدابير شاملة للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا

أعرب كل من أجرت معهم منظمة العفو الدولية المقابلات عن الحاجة المُلحة لإصدار قانون لحماية المرأة من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا في اليمن. وخلصت المنظمة في بحثها أيضًا إلى أن أكبر التحديات التي تواجه النساء يكمُن في عدم وجود تدابير شاملة تشجعهن على الإبلاغ عن العنف وتضمن لهن عدم التعرض للمزيد من الإساءات والعنف خلال محاولتهن التماس العدالة. ويتيح ذلك المجال لممارسة هذا النوع من العنف بحق النساء مع إفلات مرتكبيه من العقاب وعدم وجود سبل مناسبة لإنصاف الناجيات.

ويفتقر اليمن إلى إطار تشريعي شامل وتدابير خاصة بالسياسات لمنع وقوع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، والتصدي لها، وإنصاف ضحاياها، ودعمهن وجبر أضرارهن وتعويضهن. ويلجأ وكلاء النيابة والقضاة إلى أحكام قانون العقوبات، بما فيها المواد 313 و254 و257 التي تتناول الابتزاز وتوجيه التهديدات والتهديد بإذاعة أسرار الحياة الخاصة، بالتتالي.[32] ومع ذلك، لا تشير هذه المواد على وجه التحديد إلى الجرائم المُرتكَبة عبر الإنترنت، ما يُصعِّب الملاحقة القضائية للجناة وما يتيح للقضاة مساحة أكبر من السلطة التقديرية تُعفيهم من مُباشرة تلك القضايا.[33]

---

[23] تخضع محكمة الشرقية لسلطة حكومة اليمن المُعترَف بها دوليًا.

[24] مقابلة أُجرِيَت عبر مكالمة صوتية مع "عفراء"، وهي ناجية من واقعة ابتزاز إلكتروني في 20 يونيو/حزيران 2023. (غُيِّر اسمها لأسباب أمنية).

[25] مقابلتان أُجرِيَتا عبر مكالمة صوتية مع "مها"، وهي ناجية من واقعة ابتزاز إلكتروني، في 12 يوليو/تموز و25 أغسطس/آب 2023. (غُيِّر اسمها لأسباب أمنية).

[26] القات هو أحد النباتات المُنبهة، التي يشيع تعاطيها في اليمن.

[27] مقابلة أُجرِيَت عبر مكالمة صوتية مع "عفراء"، وهي ناجية من واقعة ابتزاز إلكتروني في 20 يونيو/حزيران 2023. (غُيِّر اسمها لأسباب أمنية).

[28] مقابلة أُجرِيَت عبر مكالمة صوتية مع المحامية هدى الصراري في 31 أغسطس/آب 2023

[29] وثَّق فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة حالة التفتت و"الشلل" التي تعتري النظام القضائي اليمني، ما تسبب في عدم أداء وكلاء النيابة والمحاكم للوظائف المنوطة بهم في بعض مناطق البلاد وانعدام الاستجابة من السلطات. فريق الخبراء البارزين والإقليميين الدوليين بشأن اليمن، تقرير النتائج التفصيلية: حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ سبتمبر/أيلول 2014، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/45/CRP.7، الفقرة 386. https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/A-HRC-45-CRP.7-ar.pdf

[30] لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو)، "التوصية العامة رقم 33 بشأن لجوء المرأة إلى القضاء"، 3 أغسطس/آب 2015، وثيقة الأمم المتحدة رقم CEDAW/C/GC/33، الفقرة 3.

[31] لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو)، "التوصية العامة رقم 33 بشأن لجوء المرأة إلى القضاء"، 3 أغسطس/آب 2015، وثيقة الأمم المتحدة رقم CEDAW/C/GC/33، الفقرة 25(أ)(2).

[32] مقابلة أُجرِيَت عبر مكالمة صوتية مع المحامية هدى الصراري في 31 أغسطس/آب 2023.

[33] مقابلة أُجرِيَت عبر مكالمة صوتية مع المحامية هدى الصراري في 31 أغسطس/آب 2023.

ومن بين الشكاوى الست المُقدَّمة إلى الشرطة، وصلت أربع شكاوى إلى مرحلة المحاكمة، بينما تنازلت ناجيتان لاحقًا عن شكوييْهما. ومن بين الحالات الأربع التي وصلت إلى مرحلة المحاكمة، لم يُدَن سوى واحد من الجناة وأُمِر بدفع تعويض للناجية.

وظلت "نجلة" تتعرض للابتزاز من زميلها في الجامعة على فيسبوك، في محاولة للضغط عليها للزواج به وقد هددها وجهًا لوجه بالسلاح. وفي 30 يناير/كانون الثاني 2023، حكمت عليه محكمة غرب تعز بالسجن لمدة ستة أشهر وأمرته بدفع غرامة وتعويض بقيمة مليون ريال يمني (نحو 4,000 دولار أمريكي)، بموجب المادة 254 من قانون العقوبات اليمني.[34] ومع ذلك، لم يدفع الجاني التعويض، وبعد وساطة قبلية، أجلت المحكمة تنفيذ الحكم بسجن المتهم لعدة أشهر للسماح له باستكمال امتحاناته في الجامعة.[35] وبحلول فبراير/شباط 2024، كان الجاني ينفذ مدة عقوبة السجن، ولكنه لم يدفع التعويض. ويتضح من إرجاء تنفيذ الحكم بسجن الجاني وعدم ضمان جبر الضرر الذي وقع على نجلة على النحو المناسب، مدى تساهل القضاء في التعامل مع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا.

وفي حالة أخرى، مَثل الجناة في محاكمة أمام محكمة الشرقية بتهمة الابتزاز بموجب المادة 313 من قانون العقوبات.

وفي حالة ثالثة، مَثل الجاني الذي استهدف امرأتين من أقربائه كانتا تعيشان في صنعاء، في محاكمة أمام محكمة بمحافظة مأرب. ووفقًا لما قالته إحدى الناجيتين اللتين قدمتا شكوى، منعهما قريبهما من متابعة القضية بحجة صون "شرف" أسرتهما. وعلمتا بأن الجاني كانت تجري محاكمته، إلا أنه لم تردهما أي معلومة حول التهمة المنسوبة إليه، ولم تتمكنا من الوصول إلى المحامي المُوكَّل بمباشرة القضية.

وأُغلِق ملفا قضيتين بعدما تنازلت الناجيتان عنهما؛ إذ تنازلت الأولى خوفًا من التعرُّض للابتزاز من جانب نيابة عدن، بينما تنازلت الأخرى لأن إدارة الأمن الجنائي في عدن، حيثما قدمت الناجية شكواها في بادئ الأمر، أحالت القضية إلى مركز شرطة في محافظة أخرى تبعُد عن عدن مسيرة ساعة واحدة بالسيارة. ولم تتمكن من الوصول إلى مركز الشرطة بسبب تعرُّضها لحادث سيارة أثَّر على قدرتها على الحركة.

وأشارت جميع الناجيات اللاتي تقدمن بشكاوى إلى شعورهن بخيبة الأمل بسبب عدم أخذ سلطات إنفاذ القانون والهيئات القضائية لقضاياهن على محمل الجد.

وتعكس هذه الحالات الحاجة المُلحة إلى أن تعتمد السلطات تدابير شاملة تضمن أن يتَّبع مسؤولو إنفاذ القانون وأفراد السلطة القضائية لنهج يراعي منظور النوع الاجتماعي وأبعاد الصدمات النفسية للضحايا، عند التعامل مع حالات العنف وغيره من الانتهاكات الأخرى لحقوق المرأة، وألا تقع النساء اللاتي تعرضن للعنف ضحايا مجددًا للأذى من جراء ابتزازهن وغيره من الممارسات التي لا تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي.

ويقع على اليمن التزامات دولية تجاه حقوق الإنسان بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)؛ فقد صدَّق على كليهما في فبراير/شباط 1987 ومايو/أيار 1984 بالتتالي. وتضمن هذه الالتزامات حقوق الأفراد، التي تشمل عدم التعرض للتمييز القائم على النوع الاجتماعي، والحماية من التدخلات التعسفية وغير المشروعة في خصوصية الفرد، وإمكانية التماس العدالة دون قيود أو عراقيل.

وأقرت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أيضًا بإمكانية تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في نطاق المساحات التي تسهل التكنولوجيا فيها التواصل والأنشطة الأخرى.[36] وفي 2016، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 199/71 بتأثُّر النساء على وجه الخصوص بالانتهاكات الماسة بالحق في الخصوصية في العصر الرقمي، وأهابت بجميع الدول أن تضع المزيد من التدابير الوقائية ووسائل الانتصاف.[37] وقد أكد مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة الأمر نفسه في قراره رقم 7/34.[38] وأورد المجلس في قراره رقم 13/32 أن حقوق الإنسان الممنوحة للأشخاص خارج الإنترنت يجب أن تحظى بالحماية أيضًا على الإنترنت.[39]

## الآثار النفسية والاقتصادية الناجمة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا

خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا آثار مدمرة على الصحة النفسية للناجيات، وبالتالي، على حياتهن المهنية وعلاقاتهن. وذكرت جميع النساء اللاتي أجرت المنظمة معهن المقابلات المعاناة والأضرار النفسية الشديدة التي لحقت بهن من جراء الإساءات التي تعرضن لها عبر الإنترنت، وكذلك الآثار التي وقعت على حياتهن المهنية والاجتماعية. ويُظهر ذلك الآثار طويلة المدى التي تمس جميع جوانب حياة الناجيات وعلاقاتهن المباشرة، بما فيها علاقتهن بأسرهن، من جراء العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا.

---

[34] المادة 254 من قانون العقوبات اليمني لسنة 1994: يُعاقَب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة كل من هدد غيره بأي وسيلة بارتكاب جريمة أو بعمل ضار أو بعمل يقع عليه أو على زوجه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة إذا كان من شأن التهديد أن يحدث فزعًا لدى من وقع عليه.

[35] مقابلة أُجرِيَت مع "نجلة"، وهي ناجية من واقعة ابتزاز إلكتروني، بتبادل الرسائل عبر واتساب بين 19 و21 يوليو/تموز 2023. (غُيِّر اسمها لأسباب أمنية)؛ ومقابلة أُجرِيَت مع مختار عبد المعز، وهو خبير في الأمن الرقمي وناشط لدى سند للحقوق الرقمية، بتبادل الرسائل عبر واتساب في 28 سبتمبر/أيلول 2023. واعتبارًا من فبراير/شباط 2024، كان المتهم يقضي مدة السجن المحكوم بها عليه، بحسب ما ذكرته منصة سند للحقوق الرقمية.

[36] لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو)، "التوصية العامة رقم 35 بشأن العنف الجنساني [أو القائم على النوع الاجتماعي] ضد المرأة، الصادرة تحديثًا للتوصية العامة رقم 19"، 26 يوليو/تموز 2017، وثيقة الأمم المتحدة رقم CEDAW/C/GC/35. انظر أيضًا: المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، "تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه عن العنف ضد النساء والفتيات على شبكة الإنترنت من منظور حقوق الإنسان"، 18 يونيو/حزيران 2018، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/38/47.

[37] الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 199/71: الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، أعتُمِد في 25 يناير/كانون الثاني 2017، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/RES/71/199، الفقرة 10 من منطوق القرار.

[38] مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، القرار رقم 7/34: الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، أعتُمِد في 7 أبريل/نيسان 2017، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/RES/34/7، الفقرة 27 من منطوق القرار.

[39] مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، القرار رقم 13/32: تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الإنترنت والتمتع بها، أعتُمِد في 18 يوليو/تموز 2016، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/RES/32/13، الفقرة 1 من منطوق القرار.

وقد تتعرض النساء للوصم والنبذ وللمزيد من العنف والإساءات خارج الإنترنت، بسبب نشر صورهن ومعلوماتهن عبر الإنترنت دون موافقتهن. وفي حديث كوكب الذيباني، خبيرة قضايا النوع الاجتماعي ومُؤسِّسة مبادة "هي من أجل المجتمع" مع منظمة العفو الدولية، تناولت الآثار المترتبة على العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا التي تمس جميع جوانب الحياة، وقالت: "نعلم أنه إذا تسربت صورة واحدة [لإحدى الناجيات]، قد تتدمر حياتها بالكامل".[40]

ووصفت ست نساء الآثار النفسية والعقلية المدمرة التي وقعت عليهن من جراء تعرضهن للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، والتي تضمنت الشعور بالخوف والقلق وجنون الارتياب والاكتئاب والعزلة. وارتبطت هذه المشاعر، في أغلب الأحوال، بخوفهن من أن تعلم أسرهن أو أصدقاؤهن بتعرضهن لهذا النوع من العنف وبنشر صورهن عبر الإنترنت. وقالت ثلاث نساء لمنظمة العفو الدولية إنهن بدأن العلاج النفسي كي يتمكَّنَّ من التعامل مع الآثار النفسية الناجمة عن تعرضهن للإساءات عبر الإنترنت. وذكرت امرأتان أنهما كانت تراودهما أفكار انتحارية، بينما أشارت أخرى إلى محاولتها الانتحار بسبب ما تعرضت له من عنف قائم على النوع الاجتماعي تسهله التكنولوجيا.

فقد حاولت عفراء، الناجية من واقعة الابتزاز الإلكتروني، الانتحار بسبب الضغوط الشديدة التي تعرضت لها والتهديدات التي وجهها مبتزوها إليها. وفي ديسمبر/كانون الأول 2022، اتهمت نيابة تعز عفراء بـ"الشروع في قتل النفس"، ولكنها لم تعلم بالتهمة المُوجَّهة إليها إلا في أبريل/نيسان 2023. ووفقًا لأحكام المادة 236(2) من قانون العقوبات اليمني، يُعزَّر من شرع في قتل نفسه بالحبس لمدة لا تزيد على سنتين أو بالغرامة. ولا تزال تجري محاكمتها أمام محكمة الشرقية. وقالت عفراء لمنظمة العفو: "كانت واقعة الابتزاز السبب وراء شلل حركة حياتي وعملي من جميع النواحي، الأمر الذي دفعني إلى التفكير في الانتحار".[41]

وأشارت خمس نساء أيضًا إلى آثار ما تعرض له من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا على حياتهن المهنية، ومن بينهن ثلاث أُفِدن بفقدان وظائفهن ليُمسينَ عاطلات عن العمل. فكانت "أميرة" تملك صالون تجميل في محافظة عدن، لكنها توقفت عن العمل بسبب معاناتها النفسية. فقالت أميرة لمنظمة العفو:

"كان [المبتز] قد أنشأ صفحات على فيسبوك ونشر صوري وصورًا أخرى مفبركة. ومنذ ذلك اليوم، تدمرت حياتي بالكامل. وبدأت العلاج النفسي، وبالطبع تدمرت علاقتي بأسرة زوجي وأسرتي ومعظم أصدقائي. ولم أعُد إلى عملي...وأصبحت منبوذة من المجتمع وتدمرت حياتي المهنية التي ظللت أبنيها على مدى 11 عامًا".[42]

وخلصت كذلك دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا في بلدان عديدة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2022 إلى أن "للعنف المُمارَس عبر الإنترنت آثار على الصحة النفسية للنساء؛ إذ أفادت 35% من النساء اللاتي تعرضن لهذا النوع من العنف بشعورهن بـ'الحزن أو الاكتئاب'، بينما ذكرت 35% أخريات أنهن 'فقدن الثقة في الأشخاص المحيطين بهن'، وأشارت 12% إلى الأفكار الانتحارية التي راودتهن".[43]

## دور شركة ميتا في حماية جميع المستخدمين من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا

قالت جميع النساء السبع لمنظمة العفو الدولية إنهن لم يُبلِغن عن المنشورات المسيئة أو الحسابات المزيفة لمنصة فيسبوك نفسها لأنهن لم يَعلَمن بكيفية الإبلاغ عن مثل هذه الحالات. ولجأت جميع الناجيات اللاتي أُجرِيَت معهن المقابلات إلى منصة سند،[44] وقد ساعدهن النشطاء والخبراء التابعون للمنصة في الإبلاغ عن حالاتهن إلى شركة ميتا لإزالة المحتوى من منصة فيسبوك ووضع حد للإساءات التي يتعرضن لها.

وذكرت خمس نساء أنهن إما توقفن عن استخدام فيسبوك أو قللن من استخدامه، بعدما تعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، خوفًا من التعرض للمزيد من الإساءات. ويتسبب هذا النمط من الرقابة الذاتية في أثر مروِّع، ويقيد من قدرة المرأة على ممارسة حقها في حرية التعبير والمشاركة في الحياة العامة، بما في ذلك في العالم الرقمي، ويزيد من تضييق المجال أمام النساء في اليمن لإسماع أصواتهن والإعراب عن آرائهن.[45] وقالت "فاطمة" لمنظمة العفو الدولية، واصفةً الأثر الناجم عن واقعة ابتزازها عبر الإنترنت على حياتها:

"صرت شخصية خائفة قلقه أحسب أقرب الناس أعدائي وأحذر في التعامل... بنفس الوقت تعلمت مما حدث وصرت أقوى. أخاف من وسائل التواصل بشكل كبير، أستخدمها بحذر وقلق بصراحة".[46]

---

[40] مقابلة أُجرِيَت عبر مكالمة صوتية مع كوكب الذيباني، وهي خبيرة في قضايا النوع الاجتماعي ومُؤسِّسة مبادرة "هي من أجل المجتمع"، في 8 يونيو/حزيران 2023.

[41] مقابلة أُجرِيَت عبر مكالمة صوتية مع "عفراء"، وهي ناجية من واقعة ابتزاز إلكتروني، في 20 يونيو/حزيران 2023. (غُيِّر اسمها لأسباب أمنية).

[42] مقابلة أُجرِيَت مع "أميرة"، وهي ناجية من واقعة ابتزاز إلكتروني، بتبادل الرسائل عبر واتساب بين 23 و26 يونيو/حزيران 2023. (غُيِّر اسمها لأسباب أمنية).

[43] UN Women, *Violence against women in the online space: Insights from a multi-country study in the Arab* States, 2022, https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2022/07/violence-against-women-in-the-online-space-insights-from-multi-country-research-in-the-arab-states, p.17

[44] فهمي الباحث، المؤسس المشارك لمنصة سند للحقوق الرقمية، هو عضو في برنامج الشركاء الموثوقين لشركة ميتا، وهي مبادرة أطلقتها الشركة بهدف توفير قناة مخصصة يمكن لجمعيات مختارة من المجتمع المدني من خلالها تنبيه ميتا بشأن المحتوى الضار على منصاتها، والمساعدة في تعزيز فهم الشركة للآثار الناجمة عن أعمالها والسياق التي تُستَخدَم فيه خدماتها، بما فيها منصة فيسبوك.

[45] خلصت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقريرها حول العنف المُمارَس عبر الإنترنت بحق النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي نشرته في 2022 إلى أن "النساء اللاتي تعرضن لهذا النوع من العنف لم يلقين سوى القليل من الدعم، حسب ما ذكرن. وربما قد ساهم ذلك في ممارسة شكل من الرقابة الذاتية أو الإبعاد من الفضاءات الرقمية. فمن بين هؤلاء النساء اللاتي تعرضن للعنف عبر الإنترنت، قامت 22% منهن إما بحذف أو تعطيل نشاط حساباتهن على منصات التواصل الاجتماعي، بينما قالت 26% منهن إنهن توخَّيْن الحذر في كل ما ينشرنه عبر الإنترنت". انظر: UN Women, *Violence against women in the online space: Insights from a multi-country study in the Arab* States, 2022, https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2022/07/violence-against-women-in-the-online-space-insights-from-multi-country-research-in-the-arab-states, p.17

[46] مقابلة أُجرِيَت مع "فاطمة"، وهي ناجية من واقعة ابتزاز إلكتروني، بتبادل الرسائل عبر واتساب في 21 يونيو/حزيران 2023. (غُيِّر اسمها لأسباب أمنية).

وعلى شركة ميتا أن تضطلع بدورها في حماية وتثقيف مستخدمي منصاتها، لا سيما النساء في المجتمعات التي يتفشى فيها التمييز القائم على النوع الاجتماعي مثل اليمن. فمع الإخفاق في رفع مستوى الوعي على نحو فعال وتعزيز سبل الحماية في عالم الإنترنت، تُحجم الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا عن المشاركة في الحياة العامة عبر منصات التواصل الاجتماعي. إضافةً إلى ذلك، يجب على شركة ميتا ضمان أخذ السياقات المختلفة للبلدان وجوانبها الثقافية الحساسة ضمن اعتبارات معايير مجتمع فيسبوك.

وعلى الرغم من مساعدة منصة سند للنساء على حذف المحتوى المسيء، أوضح المؤسس المشارك للمبادرة لمنظمة العفو أن عملية الإبلاغ تستغرق وقتًا لأنه لا يُؤخَذ ضمن اعتبارات معايير مجتمع فيسبوك اختلاف الأعراف الثقافية في جميع البلدان التي تُستَخدَم فيها المنصة، بما فيها اليمن. فقال:

"حتى وإن أبلغنا شركة ميتا عن حالةٍ ما، يرجع إلينا فريق عمل الشركة دون أن يفهم السياق اليمني؛ فهم لا يعون كم المشكلات التي قد تقع للنساء حينما تُنشَر صور لهن بدون حجاب عبر الإنترنت. لذا، أضطرُ إلى أن أستفيض في تقديم المعلومات حول السياق [الخاص باليمن]".[47]

وتشترط معايير مجتمع فيسبوك بشأن الاستغلال الجنسي للبالغين أن تكون الصور المنشورة "حميمة"، لتبرير حذفها من المنصة. علاوةً على ذلك، لا تقدم المنصة تعريفًا محددًا للصور "الحميمة"،[48] يراعي الجوانب الثقافية الحساسة في مختلف البلدان التي تُستَخدَم فيها المنصة. وقالت المنظمة اليمنية للتنمية والتبادل التكنولوجي (يودت)، وهي أحد أعضاء برنامج الشركاء الموثوقين لشركة ميتا، لمنظمة العفو الدولية أيضًا: "حينما تُنشَر صورة لامرأة ترتدي حجابًا ونبلغ منصة فيسبوك بشأنها كي تحذفها، تعتبرها صورة عادية، كأي صورة لامرأة محجبة..."[49]

وحتى حينما تُظهر الصورة المنشورة امرأة محجبة، يظل وقوع أضرار اقتصادية واجتماعية بالغة لصاحبة الصورة احتمالية قائمة في ظل بعض البيئات المُحافِظة جدًا في اليمن.

ويقع على عاتق شركة ميتا، شأنها كشأن جميع الشركات الأخرى، مسؤولية تجاه احترام جميع حقوق الإنسان، أينما تباشر أنشطتها في العالم، وفي جميع عملياتها. ويُعَد ذلك المعيار المعترف به، على نطاق واسع، للسلوك المتوقع على النحو المنصوص عليه في المعايير الدولية، بما فيها المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمؤسسات متعددة الجنسيات. وتُعَد هذه المسؤولية الواقعة على عاتق الشركات تجاه احترام حقوق الإنسان مسؤولية منفصلة عن التزامات الدول تجاه حقوق الإنسان، وتتجاوز، من حيث الأهمية، الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية الوطنية لحماية حقوق الإنسان. وتتطلب مسؤولية احترام حقوق الإنسان من الشركات ألا تتسبب في وقوع إساءات أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو المساهمة في وقوعها بواسطة أنشطتها التجارية التي تضطلع بها، وأن تعالج الآثار التي تتورط في حدوثها، بما في ذلك إصلاح أي آثار فعلية.[50]

ويَرِد على نحو صريح في نص السياسة المؤسسية لحقوق الإنسان في شركة ميتا أن الشركة "ملتزمة باحترام حقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان".[51]

## توصيات مُوجَّهة إلى سلطات اليمن وشركة ميتا

تستلزم جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا من سلطات اليمن وشركة ميتا اتخاذ إجراءات كافية للاستجابة لها؛ لذا تدعو منظمة العفو الدولية جميع الجهات المعنية إلى المبادرة بالتحرك بناءً على التوصيات التالية:

إلى الحكومة المُعترَف بها دوليًا وسلطات الأمر الواقع الحوثية وسلطات الأمر الواقع المتمثلة في المجلس الانتقالي الجنوبي:

- اتخاذ الخطوات اللازمة للاعتراف بجميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا ومنع وقوعها وتوثيقها والتحقيق بشأنها والتصدي لها؛
- إتاحة سبل فعالة للانتصاف تتوافق مع القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، وذلك على نحو يراعي أبعاد الصدمات النفسية التي تعرضن لها ويلبي احتياجاتهن الخاصة، واتباع نهج نسوي يراعي الجوانب المتعددة لمعاناة الضحايا، بما في ذلك ضمان إتاحة المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان المُرتكَبة بحقهن، وضمان السبل الفعالة والمتكافئة للالتماس العدالة، وتقديم التعويضات المناسبة بعد التشاور مع الناجيات؛

[47] مقابلة أُجرِيَت عبر مكالمة صوتية مع فهمي الباحث، وهو مدافع عن الحقوق الرقمية والمؤسس المشارك لمنصة سند للحقوق الرقمية، في 7 يونيو/حزيران 2023.

[48] موقع شركة ميتا، "الاستغلال الجنسي للبالغين"، معايير مجتمع فيسبوك، https://transparency.meta.com/ar-ar/policies/community-standards/sexual-exploitation-adults/، تاريخ الاطلاع 15 أغسطس/آب 2024.

[49] مقابلة أُجرِيَت عبر مكالمة صوتية مع يودت في 6 سبتمبر/أيلول 2023

[50] أقرّ مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة هذ المسؤولية بشكل صريح في 16 يونيو/حزيران 2011، حينما صدَّق على المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وأُقرت صراحة أيضًا في 25 مايو/أيار 2011، حينما صدَّقت بالإجماع حكومات الـ 42 دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي أعلنت وقتئذ التزامها بإعلان المنظمة بشأن الاستثمار الدولي والمؤسسات متعددة الجنسيات، على النسخة المنقحة من مبادئ المنظمة التوجيهية للمؤسسات متعددة الجنسيات. انظر مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، القرار رقم 4/17 المُعتمَد بشأن حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، 6 يوليو/تموز 2011، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/RES/17/4؛ و OECD Guidelines for Multinational Enterprises, OECD, 2011, https://www.oecd.org/corporate/mne. المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، المبدآن 11 و13.

[51] Meta, "Corporate Human Rights Policy", 16 March 2021, https://about.fb.com/news/2021/03/our-commitment-to-human-rights/

- العمل على إزالة جميع العوائق الهيكلية والممنهجة التي تعترض تحقيق المساواة بين فئات النوع الاجتماعي على نحو استباقي، بطرق تشمل إطلاق حملات للتوعية العامة، ووضع وتنفيذ سياسات اجتماعية وبرامج تعليمية تهدف إلى القضاء على الصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والأعراف الاجتماعية السلبية والتوجهات التمييزية ضد النساء والفتيات، والتوعية بظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا وعواقبه وأضراره التي تمس جوانب متعددة؛
- ضمان تمكين النساء والفتيات من ممارسة حقهن في حرية التعبير في الفضاءات الرقمية بحُرية وأمان، دون خوف من التعرُّض للتمييز أو المضايقة أو الترهيب أو العنف، وبما يتماشى مع المعايير وضمانات الحماية الدولية؛
- ضمان عقد مشاورات حقيقية مع منظمات المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والنشطاء الذين يعملون على قضايا حقوق المرأة، والنوع الاجتماعي والجنسانية، والميول الجنسية، وهوية النوع الاجتماعي والتعبير عنها، والخصائص الجنسية، لا سيما مع المدافعين والنشطاء من المجتمعات المهمشة، واتباع النُهُج النسوية تجاه التكنولوجيا، خلال إعداد السياسات وتنفيذها ومتابعتها؛
- ضمان حصول الناجيات من العنف على خدمات الدعم الشاملة، بما في ذلك دعم الصحة النفسية، والمآوي، وأوامر الحماية، وخطوط الدعم المخصصة للتصدي لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا؛
- بناء القدرات وتدريب جميع موظفي وكالات إنفاذ القانون والهيئات القضائية ووحدات مكافحة الجرائم الإلكترونية، لضمان اتباعهم عند التعامل مع الناجيات من العنف نهجًا نسويًا يراعي منظور النوع الاجتماعي وأبعاد الصدمات النفسية التي تعرض لها واحتياجاتهن الخاصة والجوانب المتعددة لمعاناتهن؛
- تزويد وكالات إنفاذ القانون بالموارد البشرية والمالية المطلوبة لتقديم كل أنواع الدعم اللازمة للناجيات من العنف؛
- رفع مستوى الوعي العام عن طريق الحملات التثقيفية العامة حول مختلف أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، والآليات المتاحة أمام الناجيات لإبلاغ السلطات بتعرُّضهن لهذا النوع من العنف، والحصول على خدمات الدعم والحماية؛
- اعتماد آليات الرقابة اللازمة لمنع مسؤولي إنفاذ القانون من ارتكاب السلوكيات السيئة، بما في ذلك التمييز ضد النساء و/أو الفساد و/أو الرشوة، والتحقيق بشأنها والمعاقبة عليها.

إلى حكومة اليمن المُعترَف بها دوليًا:

- وضع وتنفيذ تدابير شاملة خاصة بالتشريعات والسياسات للاعتراف بجميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، ومنع وقوعها، وتوثيقها، والتصدي لها، والتحقيق بشأنها، ودعم وإنصاف ضحاياها على نحو لا يُقيِّد أو يمس الحق في حرية التعبير داخل الفضاءات الإلكترونية؛
- اعتماد تشريع يتطرق إلى ما تتعرض له النساء من تمييز وعنف وإساءة ويحميهن من هذه الأعمال؛
- التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)؛

إلى شركة ميتا:

- تمكين المستخدمين من فهم تدابير الأمن والخصوصية للأفراد، مثل الحظر أو وقف الإشعارات أو تصفية المحتوى، وكيفية اتخاذها، وذلك لإتاحة ملاذ آمن للناجيات وسبل لحماية أنفسهن من أي ضرر؛
- ضمان مراعاة السياق الخاص بكل بلد وجوانبه الثقافية الحساسة في عمليات العناية الواجبة بشأن حقوق الإنسان؛
- تعديل معايير مجتمع فيسبوك التي تتناول مسألة "الاستغلال الجنسي للبالغين" لضمان "حظر" مشاركة أي محتوى قد يُعتبَر "حميمًا" في ظل سياقات ثقافية محددة دون موافقة صاحبه، بموجب معايير المجتمع لشركة ميتا؛
- زيادة حجم الموظفين المختصين بإدارة المحتوى والإشراف عليه من أصحاب الخبرات الخاصة بسياقات بلدان محددة؛
- ضمان تمكين منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، في إطار برنامج الشركاء الموثوقين لفيسبوك في اليمن، من تقديم قدر أكبر من المعلومات المهمة في القرارات المتعلقة بالمحتوى؛
- ضمان إحقاق المساواة والاتساق والتناسق بين مختلف نطاقات الولاية، من ناحية توفير الموارد اللازمة لفرق العمل المعنية بإدارة المحتوى والإشراف عليه وتنفيذ السياسات والتعامل مع شؤون حقوق الإنسان على مستوى العالم.